الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية

بعنوان

آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق

أيام 03/ 04/ 05 ماي 2011

تقييم المناخ الإستثماري وأثره في تشجيع ونجاح المبادرات الفردية
حالة الجزائر

الاسم و اللقب : قرفي عبد العزيز

الرتبة: أستاذ مساعد

الهاتف : 0661322653

البريد الالكتروني: azguerfi23@yahoo.com

الجامعة :جامعة باجي مختار عنابة

الاسم و اللقب : قوري فيصل

الرتبة: أستاذ مساعد

الهاتف : 0551553680

البريد الالكتروني:faygouri@hotmail.fr

الجامعة :جامعة باجي مختار عنابة

المداخلة

يحظى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكل أشكال الدعم ،الاهتمام والمتابعة من طرف الدولة وهدا اعترافاً منها بالدور البارز الذي يلعبه هدا القطاع على مستوى التنمية الاقتصادية الشاملة من خلال تحقيق الأهداف الاقتصادية، السياسية والاجتماعية المتمثلة أساساً في تحقيق معدلات تشغيلية عالية، توسيع الإنتاج وتنويعه، استغلال كافة الطاقات المعطلة والمهمشة والمساهمة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات ... الخ.

ويتجلى هدا الاهتمام من خلال الإجراءات التشجيعية والتشريعات المنظمة لنشاط المؤسسات، إنشاء وزارة خاصة ووكالات وطنية لترقية وتنمية نشاطها، توفير الكثير من برامج التحسين والتشجيع ورصد مختلف الإمكانيات المادية والمعنوية من أجل تشجيع المبادرات الفردية نحو الاستثمار.

وبالرغم من كل هدا الاهتمام والتوسع الملاحظ فيما يخص الإصلاحات الاقتصادية إلا أن المتتبع يلاحظ بوضوح قصور وضعف حجم مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة، التقليدية والحرفية، المشاريع والمبادرات الفردية وكل أنواع الاستثمار.

ويعد الاستثمار أهم عوامل النمو، لكونه يضمن إضافة طاقات إنتاجية جديدة وتحديث القائم منها وزيادة القوى العاملة واستخدام التقنيات الحديثة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وعلى هدا النحو فإن تهيئة المناخ الاستثماري يعد مسعى بالغ الأهمية لتوسيع وجلب وتوطين مختلف أنواع الاستثمار،ففي الجزائر يميز هدا المناخ الكثير من العراقيل والمشاكل التي تؤخر من نمو وتوسع ونجاح النوع من المؤسسات خاصة المشاريع المبادرات الفردية، حيث لا تزال الجزائر تتخبط في المراتب الأخيرة في ترتيب الدول حسب المناخ الاستثماري، فحسب تقرير البنك الدولي عن مناخ الاستثمار في الجزائر في سنة 2011/2010 جاءت في المرتبة 150 فيما يخص مؤشر الشروع وتجسيد المشروع الاستثماري ، و136 في تعدد الإجراءات الإدارية وثقل إتخاد القرارات و130 في مجال الفعالية التجارية والاقتصادية من بين 168 دولة، وهي مؤشرات تعبر بوضوح ضعف وتعقد المناخ الاستثماري الجزائري.

بناءاً على ما تقدم نصيغ **الإشكالية** التالية التي تتمحور حول التساؤل الجوهري الآتي:

ماهو واقع المناخ الاستثماري في الجزائر وهل هو ملائم لتشجيع ونجاح المبادرات الفردية ؟

وحتى تكون الدراسة سليمة علمياً ومنهجياً تمكن من الإجابة على الإشكالية يجدر بنا الإجابة على التساؤلات التالية:

– مالمقصود بالمناخ الاستثماري وماهي أهم مقوماته المحفزة والمشجعة لجدب الاستثمارات والمبادرات الفردية ؟

– ماهو واقع المناخ الاستثماري في الجزائر وماهي أهم أسباب عزوف المستثمرين عن الاستثمار فيه؟

– هل الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة في الوقت الحالي كافية للتعبير عن حسن المناخ الاستثماري ؟

– ماهي أهم الإجراءات المرافقة لوضع آلية وإستراتيجية تمكن من جدب، تشجيع ونجاح الاستثمار والمبادرات الفردية ؟

أهمية الموضوع

– تكمن أهمية البحث كونه يتناول جانب مهم من جوانب الإصلاح الاقتصادي الذي يهدف إلى تشجيع وتحقيق نجاح الاستثمارات و المبادرات الفردية وهو المناخ الاستثماري (المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات).

– وكذلك تتجلى أهمية الدراسة باعتبارها تصب في الاتجاه الذي يرتكز في تبني سياسة الإصلاح الاقتصادي الهادف إلى معالجة قصور الاستثمار الخاص وخاصة المبادرات الفردية.

أهداف الموضوع

– عرض وتقديم أهم ملامح المناخ الاستثماري في الجزائر ومحاولة الوقوف على بعض جوانبه بالتشخيص والتحليل.

– التأكيد على الدور البارز الذي يلعبه تقييم المناخ الإستثماري في تشجيع ونجاح المبادرات الفردية.

– محاولة طرح أفكار جديدة تثمن الاتجاه نحو تشجيع ونجاح المبادرات الفردية.

–محاولة المساهمة في صياغة إستراتيجية واضحة المعالم تحقق تشجيع ونجاح المبادرات الفردية.

مناهج الدراسة

وفي محاولتنا للإجابة على الإشكالية المطروحة إنتهجنا المنهج الوصفي للإحاطة الجيدة بمعالم الموضوع ، ومن أجل الفصل الجيد في مختلف العلاقات بين المتغيرات والاعتماد على البيانات المتوفرة في الإحصاءات والدراسات المهتمة بالموضوع لتشخيص دور وأثر دراسة وتقييم المناخ الاستثماري في تشجيع ونجاح المبادرات الفردية إعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي.

وضمن هدا السياق وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى **المحاور** التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمناخ الاستثماري

المحور الثاني: تقييم المناخ الاستثمار في الجزائر

المحور الثالث: أهمية تقييم المناخ الاستثماري في تشجيع ونجاح المبادرات الفردية

المحور الرابع: الإجراءات المرافقة لتشجيع ونجاح الاستثمار والمبادرات الفردية

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمناخ الإستثماري

- تعريف الإستثمار وأهم محددات

تعريف الإستثمار

لقد تعددت التعاريف المقدمة للإستثمار مثله مثل المصطلحات الإقتصادية الأخرى، حيث عرف الإستثمارعلى أنه إستخدام المدخرات في تكوين الإستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة او تجديدها.[1]

وكدلك عرف الإستثمار على أنه " الإضافة إلى رصيد المجتمع من رأس المال من خلال عملية إنتاج السلع الرأس مالية أو الإستثمارية مثل شراء الآلات والمعدات الجديدة والمباني والمصانع، ومثل هده السلع لا تستخدم في الإستهلاك الجاري وإنما يتوقع أن تضيف إلى المخزون السلعي والدخل في المستقبل، بمعنى آخر الإنفاق على السلع الرأسمالية بهدف الوصول إلى ربح ".

وكذلك يمثل الاستثمار اقتناء أصل معين بهدف تحقيق عائد منه في المستقبل، فعلى مستوى المؤسسة نجد أن الاستثمار يمثل تيارا من الإنفاق على الأصول المختلفة، أما على المستوى الوطني(مستوى الدولة (فإن الاستثمار يتمثل في كافة أوجه الإنفاق التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة أو تحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

حيث **صنف الإستثمار** إلى عدة تصنيفات ندكرمنها بإختصار:

- إستثمار إقتصادي (توضيف الأموال على الأصول المادية).
- إستثمار مالي (توضيفها على الأصول المالية).
- إستثمار خاص وإستثمار عام (حسب المعيار القانوني).
- إستثمارفلاحي، صناعي، مصرفي وخدمي (حسب قطاع النشاط).
- إستثمارات إنتاجية مباشرة (مثلاً في ميادين الزراع والصناعة...).
- إستثمارات إنتاجية غير مباشرة (كشبكات النقل والمخازن...).

- إستثمارات إجتماعية إنتاجية طويلة المدي (مثل تكوين الأطباء والخبراء والمهندسين وبناء المعاهد وغيرها).
- إستثمار محفز أو مستقل (بالنسبة للدخل).
- إستثمار إحلالي أو صافي.

ويلعب الإستثمار دور بالغ الأهمية في بناء اقتصاديات الدول ودلك من خلال زيادة و تحسين الإنتاجية، تحسين المستوى المعيشي للأفراد والحد من ظاهرة البطالة من خلال خلق مناصب عمل جديدة هدا من جهة، ومن جهة أخرى يلعب دور مهم على المستوى الوطني والدولي من خلال التحسين في الميزان التجاري ومزان المدفوعات، الذي يؤثر على أسعار صرف العملة الوطنية وبالتالي يساعد على تراكم رأس المال والتقليل من التبعية للخارج ويعمل على تحسين الوضعية الاقتصادية، المالية والتكنولوجية للبلاد، وهدا يعني في مضمونه التطور الاقتصادي والاجتماعي الوطني.

وحتى يلعب الاستثمار دوره على أكمل وجه يجب الأخذ بعين الاعتبار جملة من المحددات تلعب دور مهم ومؤثر في إتخاد قرار الاستثمار وسنحاول ذكر أهمها باختصار.

- المحددات والعوامل المؤثرة على قرار الاستثمار

يقصد بمحددات الإستثمار مجمل الظروف والأوضاع التي تؤثر على القرار الإستثماري في منطقة أو دولة معينة، وتعد هده الظروف والأوضاع متداخلة فيما بينها تؤثر وتتأثر ببعضها البعض ومعضمها عناصر يخلق تفاعلها أوضاع جديدة بمعطيات جديدة مختلفة وتترجم محصلتها كعناصر جاذبة أو طاردة للاستثمار، حيث أن درجة تأثيرها على قرار الإستثمار يختلف من دولة إلى أخرى، ويمكن إدراج في هدا السياق أن هناك تلاثة تصنيفات أساسية من العوامل التي تدخل ضمنها هده المحددات[2]:

1) العوامل والمتغيرات التنظيمية والثقافية:
   - الهيكل التنظيمي للدولة أو المؤسسة،
   - المحيط الإداري ومدى فعاليته،
   - مستوى التعليم والتأهيل والتكوين،
   - الحالة الدينية، السلوكات والدهنيات السائدة في المجتمع.
2) العوامل الخارجية:
   - البيئة والمحيط الإقتصادي والإجتماعي،
   - السياسة المالية والنقدية للدولة،
   - النظام المصرفي ومدى فعاليته،

- توفر البورصات والشركات،
- التحسن في الحالة العامة للإقتصاد،
- زيادة نمو السكان،
- التقدم التقني، – معدل الفائدة،
- التوقعات الحسنة المختلفة مثل: توقع توسع السوق في المستقبل أو التغيير في السياسة الضريبية وكدا سياسة الإنفاق الحكومي...إلخ،
- الحوافز الممنوحة والتسهيلات الحكومية،
- اليد العاملة درجات مهارتها وتوفرها.

3) العوامل الداخلية:

- مستوى الأرباح،
- حجم المبيعات (رقم الأعمال المتوقع)،
- الرغبة في تحمل المخاطر،
- الثقة التجارية،
- الإهتلاك المسموح به، عمر المنشأة
- تقنيات الإنتاج،
- مدى توفر الإدارة الفعالة التسير والتنظيم الفعاليين .

4) عوامل مختلفة:

- تواضع إنتاجية العامل
- إشكالية الإستقرار السياسي المتمثل في ضعف الحكم الراشد
- نقص الهياكل القاعدية والخدمات الجمركية
- بروز السوق الموازية
- صعوبات الوصول إلى العقار
- مستوى ونوعية المعيشى
- عدم الإستقرار الأمني
- عدم الإستقرار المؤسساتي

في الحقيقة هناك عدد كبير من محددات الإستثمار يصعب حصرها.

- ماهية المناخ الإستثماري

لقد تعددت التعاريف المقدمة بخصوص المناخ الاستثماري الذي يعتبر من المفاهيم المركبة لأنه مرتبط بجوانب متعددة، بعضها متعلق بمدى توفر منشآت البنية الأساسية، وبعضها بالنظم الإقتصادية، وبعضها بالنظم القانونية والأوضاع السياسية وبعضها بالمؤسسات والبعض الآخر بالسياسات والإصلاحات، فهو إذاً مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية، الإقتصادية، القانونية والتكنولوجية والتنظيمية...إلخ، وبشكل عام يشير المناخ الاستثمار إلى مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تمكن الشركات من الاستثمار على نحو منتج وخلق فرص العمل وتوسيع نطاق أعمالها .[3]

فيعرف على أنه مجموع الأوضاع المكونة للمحيط الدي تتم فيه العملية الإستثمارية وتأثر بدلك سلباً أو إيجاباً على فرص نجاح المشروعات وكدلك يتعلق الأمر بمجمل الأوضاع السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية المؤثرة على توجهات وحركة رؤوس الأموال.[4]

وتُعرف المنظمة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار بأنه "يمثل مجموعة الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار".

وكدلك يعرف بأنه مجمل الأوضاع و الظروف المؤثرة في إتجاهات تدفق رؤوس الأموال وتوظيفها، حيث أن المناخ المناسب هو الدي يولد الثقة ويحفز ويشجع تدفق الإستثمارات والدي يتميز بعوامل جدب ومحفزات.[5]

وبناءًا على ما تقدم، فان مفهوم مناخ الاستثمار يشتمل على مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات والخصائص الهيكلية المحلية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر.

- المبادئ الأساسية للمناخ الاستثماري:[6]

أ-**شرط الشفافية والتناسق** : يتطلب تقنين نظام أو شبكة معلومات خاصة بترقية الاستثمارات في وثيقة متناسقة ذات طابع تشريعي

يدعى قانون الاستثمار .بالإضافة إلى إنشاء جهاز أو هيئة شبه حكومية تتولى مهمة ترقية وتشجيع الاستثمارات ويجب على نظام ترقية

.الاستثمارات أن يتضمن مبدأين أساسيين، مبدأ حرية الاستثمار ومبدأ عدم التمييز.

ب-شرط الحركية : يتعلق أساسا برأس المال ويستلزم مبدأين، مبدأ آلية أو تلقائية التحويل ومبدأ حرية الدخول إلى سوق العملات الصعبة.

ج-شرط الاستقرار :بمعنى ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني من جهة ودوام الضمانات الممنوحة

للمستثمرين من خلال نظام ترقية الاستثمار من جهة أخرى.

رابعاً: مقومات ومكونات المناخ الإستثماري المحفز والجادب للإستثمار

هناك جملة من المقومات تلعب دور مهم في جدب وتوسيع الإستثمارات ندكر أهمها[7]:

- الإستقرار الإقتصادي: ويتعلق الأمر بمدى وضوح السياسة الإقتصادية المنتهجة من قبل الدولة،
- الإستقرار السياسي: وهو مؤشر على درجة الثقة التي يوليها قطاع الأعمال للسلطات العمومية ومصداقية إلتزاماتها وإستقرار تشريعاتها،
- الإستقرار الأمني،
- التمتع بأهمية إقتصادية من خلال الموقع والقرب من الأسواق العالمية،
- وضوح التشريعات والقوانين التي تتضمن حماية المستثمر والإستثمارات،
- سياسات مالية ونقدية مستقرة تدعم الحرية الإقتصادية،
- إقرار الإمتيازات والإعفاءات والتسهيلات المشجعة للإستثمار،
- حرية التنقل والإقامة و الإستقرار الإجتماعي،
- وضوح المعلومات وتوفر مختلف البيانات فيما يخص فرص الإستثمار،
- حجم السوق: الدي يعبر عن وجود الطلب الكافي القادر على إمتصاص العرض
- قدرة الدولة على إدارة الإقتصاد القومي ومواجهة التقلبات الإقتصادية والدي يعبرعنه بحجم الإحطياطي من العملات الأجنبية وأهمية الدين الخارجي
- توفر مستوى مقبول من تكاليف عوامل الإنتاج
- نوعية الهياكل القاعدية ويتعلق الأمر بالطرقات، الجسور، الموانئ والمطرات...إلخ،
- توفر سوق تمويلي ملائم،
- حجم السوق ومعدل نموه،
- صياغة القوانين وطريقة تنفيذها

- توفر الموارد البشرية المؤهلة، وفرة الموارد
- توفر قاعدة متطورة لوسائل الاتصال (كالهاتف ، الأنترنيت والمواصلات البرية، الجوية البحرية، السكك الحديدية ...)
- توفر نسيج من الشركات المحلية الناجحة
- درجة المشاركة الشعبية
- درجة قدرة الدولة المؤسساتية و مدى سيطرة القطاع العام
- تمتع القطر بالاستقرار السياسي والاقتصادي.
- حرية تحويل الأرباح والاستثمار للخارج.
- استقرار سعر العملة المحلية.
- سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.
- إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار
- وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها
- حرية التنقل وحرية التصدير.
- توفر فرص استثمارية.

المحور الثاني : تشخيص المناخ الإستثماري الجزائري

يجب الإشارة أن المناخ الإستثماري في الجزائر يشهد تطور نسبي ملحوظ مقارنة بالسنوات السابقة ولكن يبقى هدا التحسن ضعيف مقارنة بطموحات الإقتصاد الجزائر، ولقد أتخذ في هدا المقام جملة من التدابير التي تساعد على جدب و تحفيز و توسيع الإستثمار، خاصة في ظل توفر الجزائر على الكثير من المقومات التي تساعد على توفر مناخ إستثماري جادب و محفز، حيث قامة بإبرام الكثير من الإتفاقيات تخص الإنفتاح الإقتصادي و السياسي ندكر منها:

- إتفاقية الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الإستثمارات،
- الإتفاقية العربية المغربية لضمان الإستثمارت،
- الإتفاقية المتعلقة بالإعتراف وتنفيد قرارات التحكيم الدولي،

– إتفاقية المركز الدولي لتسوية النزاعات بين المستثمرين و الدولة المضيفة.

هدا من جهة ومن جهة أخرى شهدت الجزائرمن أجل تطوير وتنظيم الإستثمار العديد من الأطر والتشريعات عبر مختلف المراحل ندكر منها:

1– قانون الاستثمار لسنة 1963

2– -قانون الاستثمار لسنة 1966

3– القانون المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني 21 أوت 1982

4– القانون المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني الجديد 12 جويلية 1988

5– القانون المتعلق بالنقد و القرض 14 افريل 1990

6– قانون الاستثمار لسنة 1993

7– قانون الاستثمار الجديد لسنة 2001

8– القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 12 ديسمبر 2001

وإضافة لكل دلك تتوفرالجزائر على الكثير من المقومات والمؤهلات التي تجعل منها بلد يحقق نسباً جيدة من النمو الإقتصادي التي يمكن دكر أهمها فيمايلي:

- الموقع الجغرافي المميز وخاصة كونها تتوسط بلدان المغرب العربي وعلى قرابة من الدول الأوروبية وهي تمثل مدخل إفريقيا،
- إرتفاع وضخامة إحتياطي الصرف الأجنبي،
- تمتلك لثروة من الموارد البشرية فأغلبية السكان شباب،
- المناخ الطبيعي الجيد
- توفرها على موارد طبيعية متنوعة أهمها إحتياطي من البترول، الغاز والمعادن المتنوعة،
- حجم السوق حيث يتراوح عدد السكان في الجزائر حوالي 34مليون نسمة وهو لايزال فتي، فهي تحتاج إلى استثمارات ضخمة لكفاية السوق المحلي والتصدير

- توفرها على بنية تحتية مقبولة ودلك فيما يخص شبكة الطرقات والسكك الحديدية وتوفر العديد من المناءات تقدم مختلف أنواع الخدمات وغيرها من الملاحات الجوية والمطارات الدولية،
- تملك الجزائر قاعدة صناعية كبيرة،
- توفرها على فرص استثمارية كثيرة ومتنوعة
- المحيط التقني حيث تبلغ نسبة المتعلمين نحو 80%من السكان كما تحاول الجزائر مواكبة التطورات التكنولوجية في العالم من إتصالات حديثة ومعلوماتية متقدمة ومختلفة

ولكن رغم كل تلك المقومات التي يتوفر عليها المناخ الإستثمار الجزائري إلا أنه يبقى من بين الأضعف بين الدول، وسنحاول تقييم المناخ الإستثماري من خلال الإعتماد على جملة من المؤشرات التنافسية المعمول بها دولياً التي يرتكز عليها كمرجع للتمييز بين المناخ الإستثماري المحفز والجادب للإستثمار و المناخ الطارد له

- مؤشرات التنافسية الدولية

تعد مسألة قياس التنافسية على المستوى الوطني مسألة تتميز بغاية الصعوبة، وهدا راجع قبل كل شيء إلى تحديد وإعطاء تعريف واضح للتنافسية على المستوى الوطني هدا من جهة، ومن جهة ثانية كون أن قياس تنافسية البلد بأكمله يتطلب الأخد بعين الإعتبار كل المتغيرات التي تعكس هده التنافسية بشكل مباشر أوغير مباشر، وهدا راجع أساساً إلى تعدد الأراء والإقتراحات حول مؤشرات قياس التنافسية، ولقد أسفرت معظم البحوث بصفة عامة على مجموعة من المؤشرات الإقتصادية والمالية التي يرتكز علها لقياس وتقييم مستوى المناخ الإستثماري في أي دولة ، حيث تلجأ الهيئات الدولية إصدار مؤشرات إحصائية دالة للمستثمرين على حالة البيئة الإستثمارية في تلك الدولة، حيث قسمة هده المؤشرات أساساً إلى جزئين:[8]

- مؤشرات التنافسية الجزئية

تستند إلى معايير ومتغيرات كمية ونوعية تغطي الجوانب المتعددة للتنافسية ومن أهمها:

المتعلقة بالإنتاجية (الكفاءة الإنتاجية النسبية، إنتاجية العمالة المتوسطة والحدية)،

المتعلقة بالتكلفة (تكلفة الوحدة، التكلفة الحدية لعوامل الإنتاج)،

المتعلق بأداء التجارة الخارجية (الصادرات وإدارة سعر الصرف).

– مؤشرات التنافسية المركبة

يمكن ذكر والتركيز في هدا الخصوص على كل من مؤشرات المنتدى الإقتصادي العالمي، المعهد الدولي للتنمية الإدارية والبنك الدولي، وهي من أهم الهيئات الدولية التي يعتمد على تقاريرهم حول تنافسية الدول.

1) البنك الدولي

مقومات الإقتصاد الكلي (معدل النمو السنوي والمتوسط...)،
الديناميكية الكلية وديناميكية السوق،
البنية التحثية ومناخ الإستثمار،
الديناميكية المالية،
رأس المال البشري والفكري.

2) المعهد الدولي للتنمية الإدارية

الأداء الإقتصادي،
فعالية الحكومة،
فعالية قطاع الأعمال،
البنية التحثية،
العلم والثقافة.

3) المنتدى الإقتصادي العالمي

الإنفتاح والإندماج،
جودة الحكومة،
جودة المؤسسات المالية،
المستوى التعليمي لقوة العمل،
فعالية أسواق سوق العمل.

وسنحاول في هدا الخصوص إسقاط بعض المؤشرات التنافسية على الإقتصاد الجزائري مع محاولة إبراز وضعية المناخ الإستثماري الجزائري بين الدول في ظل هدا المحيط التنافسي حسب مجموعة من

المؤشرات موضحة في الجدولين التاليين' حيث يعبر ويشرح كل جدول ولو باختصارإسقاط بعض المؤشرات التنافسية على المناخ الإستثماري الجزائري:

جدول رقم (1): بعض مؤشرات تنافسية الإقتصاد الجزائري حسب تقرير المنتدى الإقصادي العالمي حول التنافسية الدولية 2006-2007

نوع المؤشر		المرتبة
البنية التحتية		78
أداء المؤسسات		58
مؤشر الإبتكار		76
كفاءة السوق		96
الجاهزية التكنولوجية		100
الحنكة الإقتصادية		103
مؤشر التعليم العالي		84
الصحة والتعليم الأساسي		45
الإقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية		92
الإقتصاد المعتمد على المعرفة والإبتكار		90
الإقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية		43
مؤشر النمو للتنافسية		76
ظروف تأسيس الأعمال		120
مؤشر الحرية الإقتصادية		119
مؤشر التنمية البشرية		103
مؤشر الأعمال للتنافسية		85

المصدر : من إعداد الطالب إعتماداً على موقع تقرير المنتدى الإقصادي العالمي حول التنافسية الدولية 2006-2007

جدول رقم (2): بعض مؤشرات تنافسية الإقتصاد الجزائري في سنة 2011/2010

نوع المؤشر		المرتبة
تعدد الإجراءات الإدارية و تقل إتخاد القرارات		136
مؤشر الشروع و تجسيد المشرروع الإستثماري		150
الحصول على رخصة البناء		113
تسوية الملكية		165
الإستفادة من القروض		138
مجال الضرائب والرسومات		168
مجال التجارة الخارجية		124
تنفيد العقود		127
الفعالية التجارية والإقتصادية		130
إنهاء وتصفية المشروع الإستثماري		51

المصدر: من إعدادنا بالإعتماد على البيانات الواردة في تقرير البنك الدولي عن مناخ العمال في الجزائر 2001

من خلال تفحص بيانات الجدولين يتبين لنا الوضعية السيئة والسلبية التي يتوفر عليها المناخ الإستثماري في الجزائر من مناخ الأعمال والظروف المحيطة به، وهدا ما كان وراء عزوف المستثمرين المحليين والأجانب عن الإستثمار في الجزائر

فحسب تقرير البنك الدولي عن مناخ الأعمال في الجزائر وصف الوجهة الصعبة للمستثمرين، بالنظر إلى إجراءاتها المعقدة والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة، فضلا عن عدم فعالية بعض الهيئات والمؤسسات التي تساهم في كثرة وتعدد الإجراءات والتدابير والمطالبة بالعديد من الوثائق للقيام بأي مشروع وثقل اتخاذ القرارات وارتفاع تكلفتها، حيث تحصلت الجزائر على مؤشر أقل من 1,0 ما بين تقرير 2006 وتقرير 2011 وهي بالتالي من البلدان التي لم تحقق تغييرا كبيرا في مؤشرات البنك المعتمدة خلال هده المرحلة رغم الإصلاحات الاقتصادية المتخذة.

حيث سجل التقرير أن الجزائر لا توفر مناخا جذابا للاستثمار بالنظر إلى عوامل عديدة؛ حيث جاءت الجزائري في المرتبة 150 فيما يخص مؤشر الشروع في الأعمال وتجسيد المشروع الاستثماري؛ حيث تتطلب المرحلة 14 إجراء إلزاميا و14 وثيقة بمعدل 24 يوما لكل مرحلة. أما فيما يخص الحصول على رخص البناء، فإن الأمر يتطلب 22 وثيقة وإجراء، لذلك صنفت الجزائر في المرتبة 113 من جانب آخر، صنف التقرير الجزائر في المرتبة 165 في تسوية الملكية، كما جاءت الجزائر في الرتبة 138 في مؤشر الاستفادة من القروض البنكية، مع الإشارة إلى عدم ليونة القوانين في هذا المجال، مما جعل البنك يضع الجزائر ضمن أسوء البلدان في هذا المؤشر. وجاءت الجزائر في المرتبة 168 في مجال الضرائب والرسوم و124 في مجال التجارة الخارجية و127 فيما يخص تنفيذ العقود، وصنفت الجزائر في بداية السنة الحالية في المرتبة 130 من مجموع 155 بلد في مجال الفعالية التجارية والاقتصادية وتوفير الوسائل اللوجستيكية والتنظيمية خاصة في المجال التجاري.

يتضح من خلال ما سبق أن الجزائر تحتاج إلى سياسات وإصلاحات أكثر دقة وعلمية في مجال تحسين المناخ الإستثماري لجعله أكثر تحفيزاً وتشجيعاً للإستثمار والمبادرات الفردية

المحور الثالث: أهمية تقييم المناخ الاستثماري في تشجيع ونجاح المبادرات الفردية

تلعب دراسة وتقييم المناخ الإستثماري دور مهم في تحقيق نجاح المبادرات الفردية وهدا لإعتبارها تقف على مجموعة من النقاط المهمة في حياة المشروع، بحيث تمكن من الراغبين في إنشاء المشاريع من

من معرفة الكثير من العوامل المسعد على نجاحه، ومن بين النقاط التي نراها تعبر عن أهمية تقيم المناخ الإستثماري في تشجيع ونجاح المبادرات الفردية ما يلي :

- تقييم ودراسة المناخ الإستثماري تساعد على حصر دقيق للفرص الإستثمارية المتاحة وإمكانية تحديد المربحة منها والقدرة على ترتيبها بطريقة عقلانية

- تمكن هده الدراسة من معرفة مدى وجود فرص إستثمارية مربحة أو أفكار جديدة تستحق الإهتمام بها وتخصيص لها الدراسة التفصيلية المناسبة

- حصر مختلف المتغيرات الإقتصادية، السياسية والقانونية التي تساعد في المعرف المسبقة للإجراءات المختلفة والعراقيل المحتملة التي تؤدي إلى فشل المشروع

– يتوقف نجاح المؤسسة إلى حد كبير على مدى دراستها لعوامل المناخ الإستثماري المؤثرة فيه ومدى الاستفادة من اتجاهات هذه العوامل وبدرجة تأثير كل منها، حيث تساعد هذه الدراسة على تحديد الأهداف التي يجب تحقيقها، وبيان الموارد المتاحة ونطاق السوق المرتقب، وأنماط القيم والعادات والتقاليد السائدة...الخ

– كما أن نجاح المشروع يتوقف على مدى تأقلمه مع المحيط الدي ينشط فيه بطريقة تزيد من درجة استفادته من الفرص، وقدرتهاعلى مقاومة التهديدات، وهذا يتطلب معرفة ما يجري في البيئة والمناخ الاستثماري الذيينشط فيه من متغيرات إيجابية وسلبي

– تساعد هده الدراسة في نجاح عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بإقامة المشروع كشراء الأراضي ، إقامة المباني ، توريد الآلات و المعدات ، وكل ما يلزم من دراسات وإجراءات وعقود وقرارات تنفيذية .

- تمكن المؤسسة من التقدير العلمي لإحتمالات النجاح أو فشل المشروع قبل التنفيد الفعلي للمشروع

- تساعد في القرارات الإستثمارية القيقة و السليمة علمياً

- تمكن من قراءة مستقبلية مسبقة لمدى قدرة المشروع على تحقيق الأهداف المرجوة

- القدرة على حصر وتحديد دقيق للبيانات والمعطيات المطلوبة المساعدة على نجاح المشروع خاصة المطلوبة في مرحلة التخطيط للمشروع

- تساعد المستثمر من تجنب المخاطر والتحديات المتوفر في المحيط الدي تنشط فيه

- قراءة المناخ الإستثماري تمكن من تزويد المستثمر بالبيانات و المعلومات الضرورية لإتخاد القرارات السليم والرشيدة

- تقييمه ودراسته عملية إتخاد القرارات عملية متعددة الأبعاد تأخد في إعتبارها كافة العوامل البيئية المؤثرة في المشروع

- تقييمه ودراسته تمكن من وضع الخطط والبرامج الخاصة بدورة حياة المشروع

- إظهار وتبيان مدى قدرة المشروع في تحقيق الأهداف النتظرة والمرجوة
- توفر الدراسة المصادر التمويلية المتاحة للمشروع والتي تمكن من تغطية حاجاته المالية
- المعرفة والحصر الدقيق للسوق وقوة إستعابة أهم الفرص المتوفر فيه والقدر على تحديد وحصر الجيد للنقاط المستهدفة منه

من خلال ما تقدم يمكن القول أن دراسة وتقيم المناخ الإستثماري عامل مساعد على تشجيع ونجاح المبادرات الفردية.

المحور الرابع: الإجراءات المرافقة لتشجيع ونجاح الاستثمار والمبادرات الفردية

إن تزايد الإهتمام بمشاريع الأعمال الفردية (المبادرات الفردية) إعترافاً منهم بالدورالبارز الذي تلعبه هده المبادرات على مستوى التنمية الاقتصادية الشاملة من خلال تحقيق الأهداف الاقتصادية، السياسية والاجتماعية المتمثلة أساساً في تحقيق معدلات تشغيلية عالية، توسيع الإنتاج وتنويعه، استغلال كافت الطاقات المعطلة والمهمشة والمساهمة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات هدا من جهة، ومن جهة أخرى يتجلى هدا الاهتمام من خلال الإجراءات التشجيعية والتشريعات المنظمة لنشاط المؤسسات، التوسع الملاحظ فيما يخص الإصلاحات الإقتصادية إلا أن المتتبع يلاحظ بوضوح قصور وضعف حجم مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة، التقليدية والحرفية، المشاريع والمبادرات الفردية وكل أنواع الاستثمار، ولعل سوء المناخ الإستثماري والمخاطر والتحديات التي يتوفر عليها هي السبب وراء ضعف هده المؤسسات حتي نتمكن من تجشيع، جدب وتحقيق نجاح هده المبادرات الفردية يجب الأخد بعين الإعتبار الإجراءات والأبعاد التالية :

– البعد التشريعي والقانوني: يتميز البعد أو الجانب التشريعي والقانوني في الجزائر بالكثير من التعقيد وعدم الوضوح في الكثير من جوانبه هدا من جهة والبطء الشديد في مسايرة التطورات الحاصلة من جهة ثانية، الشيء الدي ينبغي أخده بعين الإعتبار قبل إتخاد إجراءات بشأن *تشجيع وجدب المشاريع الإستثمارية وخاصة المبادرات الفردية* هو إتخاد جملة من التدابير الأولية التي تساعد وتسهل مختلف إنشغالات أصحاب هده المؤسسات:

- مراجعة الإطار القانوني في إتجاه تشجيع الإستثمار وخاصة المبادرات الفردية
- وضع قوانين وإجراءات ملائمة للمبادرات الفردية من شأنها خلق العديد من هده المؤسسات،
- مراجعة التشريع الجزائري الدي يشمل القانون التجاري، القانون الضريبي والقانون الجمركي،

- إختصار وتسهيل إجراءات التراخيص وغيرها من الإجراءات الإدارية الأخرى،
- إدخال إجراءات جديدة وسريعة لسلسة الإستثمار من شأنها تسهيل خلق مؤسسات جديدة،
- العمل على توفير أجهزة عصرية مزودة بإطارات مدربة من أجل خلق دهنية متفتحة على المشروعات الصغيرة.
- إنخراط واسع في مجال مكافحة الفساد والرشوة،

2- البعد الإقتصادي والإجتماعي **يرجى في هدا المجال الأخذ بعين الإعتبار الإجراءات التالية:**

- إتخاد التدابير اللازمة لتشجيع المؤسسات بالتوسع والنمو لتغطية فجوة الطلب على السلع والخدمات في الهيكل الإقتصادي خاصة في المناطق والمجتمعات العمرانية الكبيرة والجديدة؛
- توفير البيئة المناسبة لتنشيط المؤسسات التي تنشط في الصناعات المغذية والصناعات المتطورة وهدا من أجل تنشيط الصادرات والحد من الواردات؛
- حسن إدارة توزيع المشاريع الإستثمارية بشكل يحقق التوازن الإقليمي، وهدا من أجل توفير فرص إنشاء وتوسيع هده المؤسسات مما يسمح بزوال الفوارق الإقتصادية بين الأقاليم؛
- تشجيع هده المؤسسات التي تعمل في خدمة وحماية البيئة على أسس إقتصادية،
- نشر فكرة المشروع الصغير وضرورة التكثيف من عددها من أجل تحقيق تنمية إجتماعية من خلال إستحداث فرص عمل للتخفيف من حدة البطالة؛
- إثراء قطاع الإعلام الاقتصادية قصد تنشيط وتحديث الجهاز الإحصائي،
- تحسين الظروف المهنية الاجتماعية للقدرات البشرية المؤهلة وإعادة الإعتبار للعمل النوعي،

3- البعد المالي والجبائي: يعد هدا البعد من أهم الأبعاد بالنسبة للمؤسسة وخاصة الحديثة منها التي تحتاج إلى الموارد المالية المناسبة لتحسين وتطوير قدراتها التنافسية، ولهدا يجب إتخاد الإجراءات اللازمة التي يحتاجها إليها هدا البعد الدي نذكر منها:

- مراجعة النظام الجبائي والمالي وتنمية سوق الصرف والبورصة وإعادة هيكلة المؤسسات المالية عن طريق إقرار قواعد حكيمة لتنمية نشاطاتها مع الحفاظ على قواعد حكيمة للتصرف؛

- تكييف القوانين والآليات المناسبة لإتخاد سياسة ضريبية مشجعة مع تطبيق الإعفاءات المتزامنة مع الدعم المالي والإعفاءات، خاصة المتعلقة بالضريبة العقارية منح القروض بشروط ميسرة وفوائد تقل عن أسعار الفائدة التجارية
- تقديم القروض لمواجهة حالات الإفلاس مع التخفيف من الضمانات اللازمة،
- وضع سياسات خاصة تعمل على توفير الحوافز الضريبية والإعفاءات منها،
- تصميم وتنفيذ آليات خاصة بتأمين وضمان مخاطر الإئتمان في هدا النوع من المؤسسات.
- إنشاء بنوك متخصصة تختص في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
- إنشاء فروع أو فتح شبابيك في البنوك العمومية خاصة بهده المؤسسات،
- تطوير وتحديث النظام المصرفي وإنشاء المؤسسات المالية المتخصصة،
- إنشاء صناديق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسيعها،
- تحفيز البنوك الخاصة ومساعدتها لتمويل هدا النوع من المؤسسات،

4- البعد الفني والتسويقي

- المساعدات النوعية في مجال تقديم خدمة الرقابة على جودة المنتجات بهدف تحسين صورة المنتجات وزيادة مقدرتها التنافسية؛
- توفير المعونة الفنية بأسعار مناسبة وجودة عالية ودلك في مختلف أطوار المؤسسة (بداية إنشاؤها وفي مرحلة نموها)؛
- إبتكار مراكز مختصة في مختلف مجالات البحوث الخاصة بهدا النوع من المؤسسات خاصة فيما يخص نقل التكنولوجيا بحوث التسويق...إلخ؛
- وضع برامج وطنية وسنوية رسمية تساعد **الم ص م** على المشاركة في المعارض والأسواق المحلية والدولية؛
- إنشاء الوكالات والجمعيات المتخصصة في التسويق لمساعدة هده المؤسسات كقنوات التوزيع والتعاقد من الباطن؛
- إنشاء وإدارة مكاتب متخصصة في الحملات التصديرية من خلال الإعلانات، المجلات، الندوات، الترويج والبيع بالخارج، وهي نقاط مشجعة لهده المؤسسات على التصدير
- إحداث مراكز فنية ومخابر التحليل، التجارب، المواصفات والملكية الفنية،
- مؤسسات محققة لإستقرار السوق.

- 4- البعد المعلوماتي والتكويني
- إن أول المعلومات التي تفرض نفسها وهي المعلومات المتعلقة بحجم وأنشطة هده المؤسسات وإحتياجاتها، ودراسة نقاط القوة والضعف داخل هده القطاع ودراسة الفرص والتهديدات التي تحيط بها، كل هده المعلومات تعمل مجتمعة على تمكينها من صياغة إستراتيجية ناجحة؛
- توفير المعلومات الفنية والتكنولوجية اللازمة لهدا النوع من المشاريع محلياً ودولياً، مثل مواصفات، أسعار، مصادر الآلات والمعدات والخدمات، المستلزمات ورخص التصنيع، العلامات التجارية وأسعار المنتجات، حركة الأسواق والعرض والطلب
- تحسين منظومة الإعلام الإقتصادي برفع مصداقيتها وزيادة سيولتها وتنافسيتها بشكل لا يؤدي إلى إنتاج معلومات متناقضة من قبل مختلف الجهات؛
- إصلاح المنظومة التكوينية وفق ماهو سائد في العالم من أجل تمكين الأفراد من إكتساب نفس المعارف التي يتلقاها الأفراد في الدول الغربية التحقيق في نوعية تكوين أفضل الكفاءات وإنفتاحهم على المؤسسات والتفاعل مع مختلف الأطراف وإشراكهم في إعداد البرامج وتسيير هياكل التكوين
- إرساء فكرة التشاور والحوار والتعاون بين السلطات العمومية والشريكات الإجتماعية والإقتصادية (المنضمات والجمعيات المهنية)، من شأنه دعم وإرساء قواعد إستراتيجية ناجحة فيما يخص تنمية وتطوير المبادرات الفردية

6- البعد الإعلامي والثقافي :يعد هدا البعد جد مهم بالنسبة للمؤسسة كونه نقطة انطلاق المشروع وهي المحطة الأولي التي تمر بها معظم المشروعات وتتمثل مختلف الإجراءات فيمايلي:

- إعلاء فكرة العمل الحر والتوظيف الذاتي من خلال إستغلال المواهب بكل أنواعها،
- العمل على إكساب المواطنين المعلومات الكافية وتوعيتهم بأهمية ومزايا وأبعاد العمل الحر بالنسبة لهم وتحقيق المستقبل الواعد لأصحابها؛
- العمل على تغير القيم، الاتجاهات، الأفكار والسلوكيات السائدة ودلك بحثهم على التخلي بالأفكار السائدة حول التمسك بالوظيفة العمومية أو الحكومية، وتشجيعهم على التمسك بالعمل الحر وإقامة **المشاريع الفردية** لتحقيق طموحات المواطنين والإستقلالية وتحقيق الذات؛

- عرض التجارب الناجحة والواعدة للشباب في مجال المشروعات الصغيرة ة تهيئة الفرص أمامهم للحديث عن مشروعاتهم،
- غرس فكرة ثقافة المؤسسات الصغيرة لدى القطاع الطلابي من خلال تنظيم الندوات وورش العمل التي تولي قيادتها المتخصصون من خبراء التعليم والتدريب ورواد الأعمال الخاصة

ونتيجة لدلك فإن إتخاد الإجراءات اللازمة والتبني الصحيح والدقيق للتدابير المقترحة فيما يخص تأهيل وتحسين المناخ الإستثماري الدي تنشط فيه المؤسسات، من شأنه أن يدفع بتشجيع وجدب وتحقيق نجاح المشاريع الإستثمارية الفردية وتمكينها للعب أدوارها في التنمية الإقتصادية على أكمل وجه.

الخاتمة

من خلال ما تم عرضه في هده الورقة البحثية التي تناولة موضوع (تقييم المناخ الإستثماري وأثره في تشجيع ونجاح المبادرات الفردية: حالة الجزائر) ، يمكن القول أن تهيئة المناخ الإستثماري المناسب هو الركيزة الأساسية التي تتسابق بفضلها مختلف الدول لحصد وكسب أكبر قدر ممكن من الإستثمارات، وفي هدا السياق تجتهد الجزائر في الانتهاج المتجدد للإصلاحات الاقتصادية ومختلف الإجراءات والسياسات التي تستهدف تشجيع وجدب الاستثمارات وخاصة المبادرات الفردية، ولاكن المتتبع والدارس يلاحظ بوضوح رغم الجهود المبدولة ضعف حجم مختلف الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الحرفية والتقليدية ومختلف المبادرات الفردية.

ومن خلال دراستنا لمختلف جوانب الموضوع تمكن ولو نسبياً من حصر بعض النتائج التي يتحقق من ورائها أهداف الدراسة من جهة، وتقديم بعض الاقتراحات التي من شأنها أن تدعم من إمكانية تشجيع، تطوير وتحقيق نجاح المبادرات الفردية.

أ – النتـــائـــج

من بين أهم النتائج التي توصلنا إليها نذكر مايلي:

1– لا يختلف اثنان حول الدور البارز الذي يمكن أن تلعبه المشاريع الاستثمارية الصغيرة خاصة منها المبادرات الفردية في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإيصال المجتمع نحو الرفاهية العامة والتقدم،

2– – تتوفر بيئة الأعمال الجزائرية على الكثير من العراقيل والمعوقات المعقدة، التي تعرقل نمو وتطور المشاريع الاستثمارية الصغيرة خاصة منها المبادرات الفردية، ولقد صنفت عالمياً من بين الدول التي تتخبط في المراتب الأخيرة حسب المناخ الاستثماري، إلا أنه رغم هدا التصنيف

فلا يخف على أي اقتصادي أن الجزائر تتوفر على كل المقومات التي تجعل منها بلداً يحقق نسباً جيدة من النمو؛

3- إن التشخيص والتحليل الجيد للمحيط والمناخ الاستثماري الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدليل مختلف المعوقات والعراقيل التي تصدر من هدا المحيط، يمكن من تشجيع وجدب مختلف المشاريع الإستثمارية الصغيرة خاصة المبادرات الفردية من النمو والتطور والنجاح وبالتالي لعب أدوارها في دفع عجلة النمو على أكمل وجه؛

4- تحتاج مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة في الوقت الحالي لمختلف أشكال الدعم نذكر أهمها فيمايلي:

- الدعم المالي والمتعلق بجانب التمويل المناسب،
- الدعم الإداري ودلك من خلال تبسيط مختلف الإجراءات الإدارية،
- الدعم الفني وخاصة من جانب المساعدات المتعلقة باستخدام الأنظمة المعلوماتية ودراسات الجدوى،
- الدعم التكنولوجي من خلال توفير قاعدة تكنولوجية وطنية توجه من خلالها إختيار التكنولوجيا الحديثة ودعم أسعارها،
- دعم التكوين والتدريب من خلال توفير دورات تدريبية وتكوينية بأسعار مناسبة مع منح تخفيضات.

5- غياب خطة إستراتيجية واضحة المعالم يتحقق من وراءها نمو وتطور هدا القطاع، حيث أن كل الإجراءات والتدابير التي أتخذ بشأن هده المنظومة من المؤسسات تبقى حبراً على ورق، فهي في هده الحالة تحتاج إلى صياغة إستراتيجية واضحة المعالم تحقق تشجيع،جدب ونجاح المبادرات الفردية.

- الإقتـــراحـــات

من خلال ما تطرقنا إليه في هدا البحث وإعتماداً على أهم النتائج التي توصلنا إليها، نحاول تقديم جملة من الإقتراحات التي نراها تخدم الدراسة وتساعد على ترقية وتهيئة المحيط والمناخ الاستثماري المناسب واللازم لتشجيع وتطور ونمو المشاريع الاستثمارية الصغيرة، والتي نذكرها فيما يلي:

1- على السلطات المعنية بعت مكاتب خاصة بدراسة وتشخيص مختلف العراقيل والمعوقات التي يتوفر عليها المحيط والمناخ الإستثمارالدي تنشط فيه المشاريع الإستثمارية الصغيرة، والعمل على مضاعفة الجهود من أجل تدليل مختلف هده المعوقات وتهيئة الأرضية المناسبة لنمو وتطور هده المنظومة من المؤسسات؛

2- الإسراع بوضع إستراتيجية متكاملة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمس تأهيلها وتأهيل محيطها الدي تنشط فيه

3- تشجيع إنشاء مؤسسات مالية متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث تقدم فرص تمويل مناسبة وبآليات مختلفة تتناسب مع مميزات وخصائص هده المؤسسات من شأنها إعادة بعث هدا النوع من المؤسسات في الجزائر.

7- بعث آليات دعم تسهر على مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي عبارة عن أنظمة رئيسية تبت نجاعتها نظراً للاهتمام الكبير الدي توليه معظم الدول المتقدمة بهده الآليات، ومن بين هده الأنظمة نذكر: - نظام المناولة أو المقاولة من الباطن،

- نظام المحاظن،
- نظام مراكز الدعم،
- نظام المشاتل.

وهي أنظمة تكاد تكون منعدمة في بلادنا لهدا فالاهتمام بمثل هده الأنظمة من شأنه أن يوفر الأرضية المناسبة لنمو مثل هده المؤسسات.

8- تعزيز وتحفيز القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدعم ومساعدة من الدولة، ودلك من خلال تقديم مختلف أشكال الدعم المناسبة خاصة منا ما يتعلق بالجوانب التالية: الدعم الإداري، الدعم المالي، دعم التدريب والتكوين، دعم الإعلام والاتصال، الدعم التكنولوجي والدعم الفني، وهي نقاط تحتاج إليها مؤسساتنا في الوقت الحالي أكثر من أي وقت مضى، نظراً لما يشهده العالم من تطور مستمر هدا من جهة ومن جهة أخرى حداثة هدا النوع من المؤسسات في بلادنا.

في الحقيقة إننا نلمس مؤشرات عامة إيجابية مسجلة من طرف الاقتصاد الجزائري، إلا أن الجهود المبذولة والمطلوبة مازالت قاصرة ولم تصل بعد إلى مستوى الأداء الفعال والمشجع القادر على تنمية وتطوير وتشجيع هده المشاريع الإستثمارية الصغيرة، وعليه ينبغي على السلطات المعنية وأصحاب هده المؤسسات إتخاد إستراتيجيات وإجراءات صارمة والاجتهاد من أجل التطبيق الجيد والحسن لأي إستراتيجية مقترحة بهدا الشأن، الشيء الدي يمكنٌ من تشجيع وتنمية المشاريع الإستثمارية الصغيرة في الجزائر وتأهيلها للعب دورها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية المرجوة على أكمل وجه.

المراجع

(1) د/ محمود أحمد الفطيسي ، " تنمية الإستثمار في المجالات الإنتاجية الخدمية "، (في) المؤتمر الوطني حول الإستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى ، طرابلس، ليبية، 2006، ص3.

(2) د/ السعيد بريبش، " محاظرات في الإقتصاد الكلي (مطبوعات) "، جامعة سوق أهراس،2005.

(3) د .ناجي بن حسين تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية العدد – 31 جوان 2009 جامعة منتوري قسنطينة الجزائر ص55

(4) د/عبد المجيد قدي، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الإستثماري"، (في) الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، الجزائر، يومي 8 – 9 أفريل 2002، ص 145.

(5) د/ محمود أحمد الفطيسي، "تنمية الإستثمار في المجالات الإنتاجية والخدمية "، مرجع سابق،ص 4.

(6) أ.عبد ا يد تيماوي أ.مصطفى بن نوي دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري

: حالة الجزائر في الملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية .

يومي 17 و 18 أفريل2006 ص242

(7)عبد المجيد قدي، " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الإستثماري "، مرجع سابق ص 145

(8)تقرير التنافسية العربية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ،2003 ***ص 25.***

(9) تقرير المنتدى الإقصادي العالمي حول التنافسية الدولية 2006-2007

(10) تقرير البنك الدولي عن مناخ العمال في الجزائر2011/2010

تقييم المناخ الإستثماري وأثره في تشجيع ونجاح المبادرات الفردية
حالة الجزائر